

فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء و تحويل التجارة الخارجية

أ. معروف جيلالي

أستاذ متعاقد (doc_dji22@yahoo.com)

أ.د. لبيق محمد البشير

أستاذ التعليم العالي

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

ملخص البحث : جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكامل الاقتصادي في التأثير على حركة التجارة الدولية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، متعرضين في ذلك إلى مفهومه على المستوى النظري و التنظيمي، ثم تسليط الضوء على مدى فاعليته ودوره في التحكم في التجارة الدولية من خلال عامل إنشاء التجارة، هذا الأخير المتعلق بالدول عديمة عناصر الإنتاج و التي تكون التجارة فيها غائبة مما يستدعي إقامة تجارة داخلية من خلال انتقال عوامل الإنتاج من الدول التي تكون صاحبة عضوية في الاتحاد، كما نميز عامل تحويل التجارة بين مختلف الدول المشكلة للاتحادات و التكتلات الإقليمية من خلال سن قواعد وأسس وقوانين لتسهيل التجارة البينية من جهة، ومن جهة أخرى رفع القيود الجمركية وتحرير حركات التجارة من خلال إنشاء مناطق التبادل الحر.

وخلصنا من دراستنا إلى أن عامل التكامل الاقتصادي يعطي الدفعة القوية التي تمكن من إقامة أقطاب اقتصادية وتجارية تتحكم في سير التجارة البينية وحركياتها من خلال الاتحادات الداخلية الناشئة عنه سواء النقدية أو الاقتصادية أو من خلال إنشاء السوق الحرة التي تهدف إلى التعامل دون قيود جبرية، كما بينا من خلال الدراسة البيانية (تحليل المنحنيات) مدى تأثير الرفاه الاقتصادي من عدمه سواء بالسلب أو بالإيجاب من خلال العلاقة النسبية الموضحة في الأمثلة.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي – التجارة الخارجية – إنشاء التجارة – تحويل التجارة.

Abstract : The main objective of this study is to discuss the role of economic integration in international trade movement in light of the challenges current economic integration all over the world, and through exposure to economic integration on the theoretical and organizational level, than shed light on the movement of international trade in the light of recent economic changes.

The study concluded to the basic conclusion that economic integration plays efficient role in economic growth and in activating trade relation between countries with two factors; one of them is trade creation; it's concern the absents of production factors; and the second one is trade transfer between integrate countries.

Key Words : economic integration - international trade – trade creation - trade Transfer.

Jel classication : (Journal of Economic Literature)

F : InternationalEconomie

F 1 : trade

15- Economic Integration.

: مقدمة

في حقيقة الأمر فإن التجارة الخارجية مرّت بفترات من التطورات النظرية التي شابت تاريخ المعاملات العالمية حسب وفرة عوامل الإنتاج ودرجة اختلافها من دولة إلى أخرى فتنوعت السياسات التجارية بدورها بين التحرير و الحماية؛ وفق ما يقتضيه كل فكر من الكلاسيكي إلى الحديث، وتبعاً لمفهوم العولمة التي تعتبر من مستجدّات العصر؛ فإن خلق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحرّة الخارجية من جهة وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية للدول من جهة أخرى و ذلك لأن إزالة بعض العوائق و القيود التجارية و إبقاء البعض الآخر على حاله؛ يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي الذي بدوره يجعل الأثر الصافي على الكفاءة غير محدّد، و تتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدا و على القوة و الشدّة النسبية لكل من خلق و تحويل التجارة، و من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية :

*** كيف يمكن لعامل التكامل الاقتصادي أن يؤثر في التجارة الخارجية؟ ***

حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بنظرية التجارة الخارجية؛ ومختلف الأفكار و التوجهات التي شهدتها؛ إضافة إلى علاقتها بالتكامل الاقتصادي وموقعها من المستجدات الاقتصادية العالمية.

كما يستمد هذا البحث أهميته من الدور البارز الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في الدفع بعجلة التنمية البينية التي تكون حلقة الربط بين مختلف الدول المشكلة له، و يستمدّها أيضا من خلال تسليطه الضوء على مدى قدرة هذا الأخير على دعم التجارة الخارجية وتطويرها.

ونهدف من خلال هذا البحث أيضا إلى محاولة إدراك مدلول التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية ، و من ثم تحديد مراحله وإبراز مدى ملائمة فكرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتطبيق أدوات التكامل التي تنتج عن الاندماج الاقتصادي و خلق الأسواق المشتركة والاتحادات النقدية و المالية و الاقتصادية التي من شأنها أن تسرّع في النشاط التجاري البيني والمتمثلة في عملي إنشاء و تحويل التجارة.

و لقد اعتمدنا على المنهج التاريخي لتتبع تطور الفكر التجاري (نظريات التجارة الخارجية)، وعلى التحليل البياني في دراسة علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الخارجية من خلال عملي الإنشاء و التحويل اللذان تم توضيحهما في الأشكال البيانية الواردة في الدراسة في الشكّلين (03) و (04).

و لغرض إعطاء الدراسة طابع التدرج و الترتيب قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة عناصر أساسية، حيث يتناول العنصر الأول أهم تطورات نظريات التجارة الخارجية، ومن خلاله نتعرض إلى بعض الأفكار التي سادت في الفكر التجاري، وكيفية تطور مفهوم التجارة الخارجية على أساس أنها محرك للنمو حيث كان ينظر لها التجاريون على أنها مصدر رئيسي للثروة (ثروة الأمم) ، أما العنصر الثاني فلقد تناول علاقة التكامل الاقتصادي بمفهوم التجارة الخارجية، مبرزين من خلاله أهم التعريفات التي وردت حول التكامل الاقتصادي و التي اقترنت مباشرة بالتجارة الخارجية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أما العنصر الثالث فلقد عدّد مراحل التكامل الاقتصادي التي يمكن أن نوجز فيها منطقة التجارة الحرة و السوق المشتركة و الاتحادات الجمركية وغيرها.

كما تعرضنا في العنصر الرابع و الأخير إلى المبررات الاقتصادية للتكتل الإقليمي، أين بينا مدى تأثير التكامل الاقتصادي على مفهوم التجارة الخارجية من خلال

معالجة عنصرين إنشاء وتحويل التجارة الخارجية ومدى تأثيرهما على الرفاه الاقتصادي، وخلصت الدراسة في الأخير إلى بعض النتائج والتوصيات التي نرى أنها تساعد على إضفاء أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً- أهم تطورات نظريات التجارة الخارجية :

يعود الفضل في الاهتمام بجانب التجارة الخارجية إلى مفكري المدرسة التجارية (Mercantilisme) التي سادت في أوروبا في القرن السابع عشر، حيث اعتبرتها مصدراً مهماً من مصادر الثروة اعتماداً على ما تزرع به الأمم من معادن ثمينة؛ حيث كان خلال هذه الفترة تشجيع الصادرات أولى على حساب الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية للدول سداداً لفائض التصدير، كما صاحب هذه المرحلة الدعوة لتقليل الواردات وحماية السوق وتقليل التكاليف خاصة الأجور لدعم التنافسية الخارجية.

إن إسهامات التجاريين (Mercantilisme) التي سادت في القرن السابع عشر، تعتبر التجارة الخارجية كمحرك أساسي للنمو حيث كان ينظر لها على أنها مصدر لثروة الأمم.

كما ظهرت بعد ذلك في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة تجارية تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية (مدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيين Physiocrats)؛ حيث يعتبر الجهد المبذول من قبل الفلاحين و المزارعين هو المصدر الرئيسي للثروة؛ وعليه فإن من فائدة الاقتصاد أن يفتح الباب لتدفق المنتجات بما فيها المصنعة دون قيود تجارية ومن هذا جاء مبدأ الحرية "دعه يعمل... دعه يمر"، بالموازاة مع هذا كانت بريطانيا تشهد ثورة صناعية هائلة أدت بالاقتصادي الشهير آدم سميث إلى التأكيد على أن مصدر الثروة هو الإنتاج و أن زيادة هذا الأخير لا تتم إلا من خلال تقسيم العمل في ظل المنافسة التامة و النزيهة ومن خلال الميزة المطلقة التي تتميز بها كل دولة على حدة، إلا أن الدعوة إلى تقسيم العمل داخليا استوجبت تقسيم العمل دولياً حيث يتم القيام بتصدير السلع التي تتمتع بميزة انخفاض التكلفة مقارنة بالدول الأخرى حيث تقاس بـ :

قيمة التكلفة = وحدات العمل المبذول لإنتاج سلعة ما

وسرعان ما يكون التوازن في السوق أنيا بفعل آلية السوق أو ما سماه آدم سميث **باليد الخفية (La Main Invisible)**، كما أن التجارة بحسب سميث تساهم في تقليل الاحتكارات المحلية وتساهم في توفير فرص العمل و الاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة.

و لعلّ أول من عالج مفهوم التجارة الخارجية بشكل واضح وصريح هو الاقتصادي الانجليزي هولندي الأصل **دافيد ريكاردو** من خلال نظرية القيمة النسبية (المزايا النسبية) معتمدا على مبدأ : **تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي وامتد بنظرته للعالم الخارجي.** و بافتراض المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم (زيادة الإنتاج بنفس النسب التي ترداد بها مدخلات الإنتاج) بحيث لا تتجه تكلفة العمل الخاصة بإنتاج كل سلعة نحو الارتفاع أو الانخفاض مهما تغير الإنتاج، شريطة أن تكون حرية انتقال العمل داخل الدولة وليس بين دولتين، فبإمكان الدولة الاستفادة من تصدير السلعة التي تخفض كلفتها النسبية و الحصول مقابل ذلك على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدول الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها، وبناءا على ذلك تنشأ التجارة الخارجية. مما يبرّر حسب ريكاردو ضرورة التخصص لتحقيق المكاسب، إلا أن هذا الأخير لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص، وهذا ما قام به الاقتصادي الآخر **جون ستوارت ميل** من خلال التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الإنتاجية النسبية بين الدولتين (نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلا الدولتين) و أوضح بأن اختلاف التكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها التكلفة النسبية بينما تنخفض للسلعة الأخرى؛ وبناءا على ذلك يحدث التبادل التجاري عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين، ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين، أو الطلب المتبادل (demande réciproque) و يتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات و الواردات لكل دولة. و بناءا على هذا، فإن نظرية الميزة النسبية للتجارة تعتمد على العديد من الفروض، نذكر منها :

- ❖ اعتبار العمل العنصر الوحيد لتكلفة الإنتاج.
- ❖ تجانس جميع وحدات العمل وعدم اختلافها من نشاط لآخر.

- ❖ تحول تكاليف الإنتاج الأخرى إلى وحدات عمل للتعبير عن التكلفة الفعلية للسلعة.
- ❖ سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم إمكانية ذلك خارجها.
- ❖ فرض ثبات الغلة مع الحجم.
- ❖ سيادة المنافسة التامة في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج.

و لقد ظهرت كذلك اجتهادات تأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروف الصناعات المختلفة من خلال آراء **الكسندر هاملتون**¹ الذي تحدث عن ضرورة حماية الصناعات الناشئة خصوصا التحويلية منها حتى تكتسب قدرات تنافسية مقابل المنتجات الأجنبية المناظرة، ولقد تبنى الاقتصادي الألماني **فريدريك لست** هذه الفكرة من خلال تفوق المنتجات البريطانية عن غيرها من المنتجات الأخرى التي لا ترقى إلى عنصر التنافسية معها.

ثم جاءت إسهامات الاقتصادي السويدي **إلي هكشير** و تلميذه **بيرتل أوهلين** من خلال إسقاط فرض القيمة للعمل وإضافة عنصر إنتاج آخر هو رأس المال، إلا أن هذا التحليل ساد عليه السكون وعدم إمكانية تقدير تساوي أسعار عناصر الإنتاج من خلال تدخل عوامل تزيد من تكاليف الإنتاج (تكاليف النقل و التوزيع...).

ولقد أدى فشل نظرية **هكشير-أوهلين** الى ظهور بدائل منها نظرية "**دورة حياة المنتج**" التي تعزى إلى **ريموند فارنون** من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يستقر على صورة معيارية في أرجاء العالم وترتكز النظرية على ثلاثة مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى

◀ تعتبر مرحلة البدء بإنتاج منتج جديد للاستهلاك محليا دون التصدير، و يترافق ذلك مع إدخال تعديلات تتوفق وأذواق المستهلكين.

المرحلة الثانية

◀ تسمى مرحلة النضج، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، وتزيد وتيرة الإنتاج من أجل التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل (و قد يعمد المنتجون إلى نقل جزء من إنتاجهم خارجا للاستفادة من انخفاض الأجور و تكاليف الإنتاج الأخرى

و القرب من المواد الأولية و السوق الجديدة..) وهنا نرى إمكانية انتقال عوامل الإنتاج إلى الدول الخارجية عكس النظريات السابقة التي تمنع ذلك. و تلقى هذه النظرية العديد من التطبيقات مثل الاستثمارات الأمريكية و اليابانية في الخارج.

المرحلة الثالثة

◀ الوصول إلى المواصفات التامة للمنتج ليصبح بذلك معياريا – Standard- وتعود المستهلكين عليه و انتشار أساليب إنتاجه من خلال اتفاقيات التراخيص و المشروعات المشتركة وبناءا على ذلك فإن هذه النظرية تعتبر خطوة متقدمة عن كل من سابقتها، من خلال أخذها بعين الاعتبار وفورات الحجم و حركة الاستثمار الدولي وديناميكية المزايا النسبية.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، التي ارتبطت أساسا بالباحث الاقتصادي بول كروغمان و التي اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد هو العمل وعلى فرضيتي تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسني كفاءة الإنتاج وسيادة المنافسة الاحتكارية بدل التامة ونعني بذلك سيادة تمايز السلع وعدم تجانسها، مع حرية دخول سوق إنتاج أي صنف من أصناف السلع المتميزة و الخروج منها. وعند فتح الحدود التجارية فإن السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتميزة أو المختلفة مما يؤدي إلى توفر المنتجات (وفورات الحجم) التي تؤدي إلى انخفاض التكاليف، وبسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق فإن نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى – بسبب سعر السلعة المقوم بمعدل الأجر- و بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي، وبذلك تستفيد كلا الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي و الإنتاج لكل سلعة، كما تستفيد المنشآت المنتجة للسلع من وفورات الحجم الديناميكية (من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب المعرفة و التعلم من خلال العمل Learning by doing) ومن ثم تأثير ذلك على انخفاض التكاليف و ارتفاع القدرة على التصدير، واعتمادا على نتائج هذه النظرية لبول كروغمان فقد لقيت التجارة في السلع المتميزة داخل قطاع صناعي معين inter-Trade اهتماما متزايدا في الدراسات و الأدبيات الاقتصادية لتتعدى ذلك إلى التجارة بين فروع المنشأة الواحدة intra-firm عبر حدود الدول من خلال تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات.

وأخيراً، بدأ الاهتمام يتزايد منذ القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية، حدّد مايكل بعد دراسة أجراها على عينة شملت 10 دول لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير وهي : ألمانيا- إيطاليا- الدانمارك- سنغافورة- السويد- سويسرا- كوريا الجنوبية- بريطانيا- الولايات المتحدة- و اليابان حيث توصّل الى أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة على شكل ماسة ذات أربع أضلع :

- ✓ كمية ونوعية عناصر الإنتاج : حيث نجد عناصر موروثية وطبيعية مثل العمل و الأرض وتراكم رأس المال و البنية الأساسية، وعناصر منتجة مثل رأس المال البشري ومؤسسات البحث.
- ✓ تصاعد الطلب وزيادة الديناميكية و الحجم : حيث يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين وتجديد المنتجات.
- ✓ توفير شركات مساعدة في البحث و التقصي ذات تنافسية جيّدة بالشكل الذي يوفّر معلومات ومصادر أفكار للمنتجين؛ ممّا يرفع من الوفورات الخارجية.
- ✓ ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة و الإدارة الجيّدة للأعمال.

ثانيا - علاقة التكامل الاقتصادي بمفهوم التجارة الخارجية :

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى : " العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحدا" ²

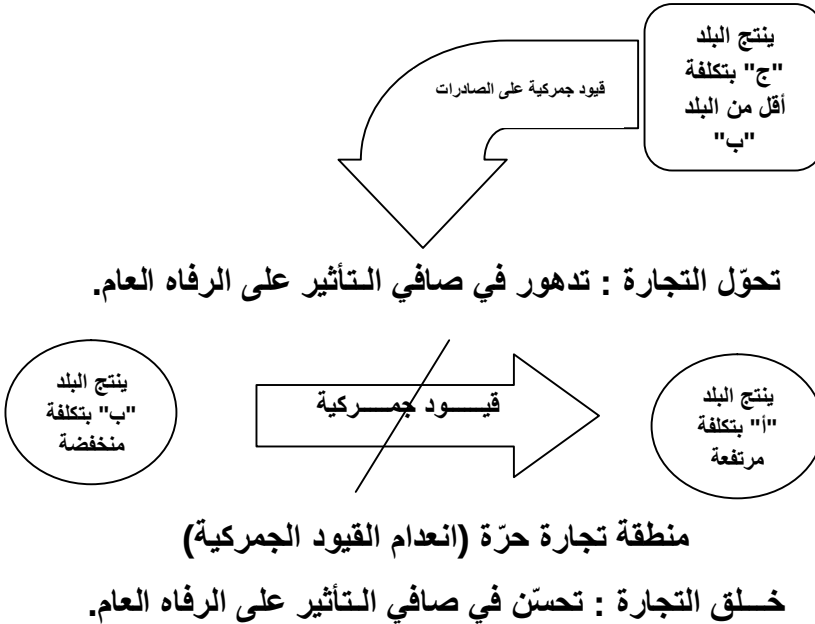
ويمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه : " دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية

بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق على اعتماد سياسة تجارية موحدة لمجموعة الدول المشكلة للاتحاد للتعامل مع الدول خارجه³

كما عرّفه **جان تنبرجين**⁴ على أنه : " عملية تحوي جانبيين : جانب سلبي يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية -إزالة التعريفات الجمركية أنظمة الحصص- وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية وجانب ايجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية و وضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار⁵، كما يعرّف على أنه : "عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية و الاقتصادية المتجانسة"⁶، الا أن التعريف الذي يعطينا علاقة مباشرة مع مفهوم التجارة الخارجية هو الذي جاء به الاقتصادي **بيلا بلاسا**⁷-B.BLASSA "فإنه يعتمد فيه على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي"، كما يعتبر الاقتصادي الأمريكي **جاكوب فاينر**⁸ أول من دعى لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من خلال اقتراحه لمفهومين هما: **خلق (إنشاء) التجارة و تحوّل التجارة** وذلك لغرض تقييم أثر التكامل ففي حالة ما إذا كان الأثر الصافي هو لصالح خلق التجارة يقال أن جهود التكامل هي لصالح الدولة محل التحليل، و العكس الصحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحوّل التجارة.

ويقصد بخلق التجارة التحوّل من منتجين غير أكفاء الى منتجين أكفاء بسبب التكامل بين القطاعات ومع الخارج حيث يتم احلال جزء من الانتاج المحلي للبلد العضو بالتكامل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى العضوة في التكامل، أما تحوّل التجارة فيعني العكس (احلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول العضوة في التكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو)، حيث ينجم عن الأولى تحسن في صافي التأثير على الرفاه العام (اقتصاديات الرفاهية)، بينما يكون للثانية الأثر السلبي من خلال تدهور الرفاه، هذا ما يوضحه الشكل رقم-01-

الشكل رقم -01- توضيح آلية خلق وتحول التجارة



المصدر : مخطط من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات المتوفرة حول آلية خلق وتحويل التجارة الخارجية حسب ما ورد في مؤلف سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 1994.

ثالثا - مراحل التكامل الاقتصادي : تتلخص مراحل التكامل الاقتصادي في خمسة أساسيات نحصرها فيما يلي :

1- إتفاقية التجارة التفضيلية (Preferential Trade Agreement) :

تميز بعض الدول من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات منها من دون إلزاتها تماما، وهذه المعاملة مرفوضة بالنظر لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

2- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) : مبدأها إسقاط التعريف داخليا (مجموعة الدول المشكلة للمنطقة الحرة) مع الاحتفاظ بها خارجيا (خارج المجموعة) حيث تتبع في ذلك قواعد المنشأ⁹.

3- الإتحاد الجمركي (Custom Union) : الهدف منه إزالة التعريف الجمركية داخل دول الإتحاد و الإتفاق على تعريف موحدة اتجاه دول خارج الإتحاد،

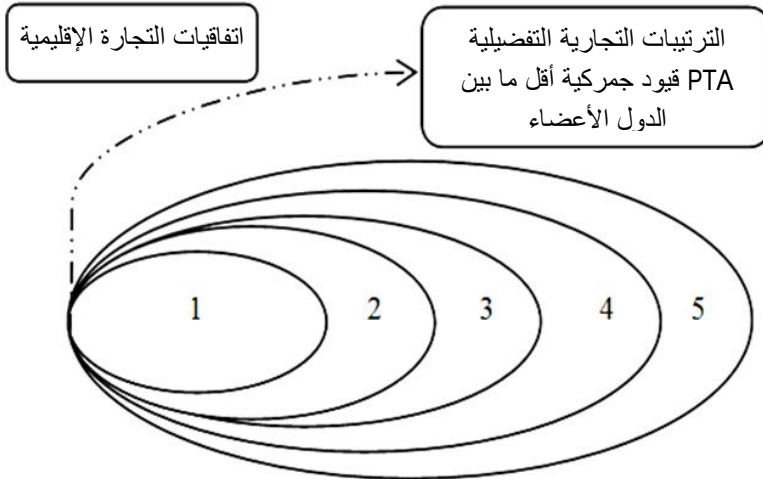
وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الاعضاء¹⁰، مثال: دول مجلس التعاون الخليجي.

4- **السوق المشتركة (Common Market)** : يتطلب الأمر في ظلّها حرية انتقال عوامل الإنتاج، العمل و رأس المال.

5- **الإتحاد الاقتصادي (Economic Union)** : يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

6- **الاتحاد النقدي (Monetary Union)** : يتمثل في إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحّدة، تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية (إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي منذ 1999)¹¹، كما يعرف ماخلوب-F.machlup- اصطلاح التكامل النقدي على أنه " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية"¹².

الشكل رقم 02 : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي



المصدر: عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص: 9¹³.

حيث تعبر الأرقام الظاهرة في الشكل على ما يلي : وهي تعبر عن التطور في مراحل التكامل الاقتصادي من 1 إلى 5

الرقم 1- منطقة التجارة الحرة و التي تنعدم فيها القيود التعريفية ما بين الدول الأعضاء.

الرقم 2- منطقة الإتحاد الجمركي و التي تعتبر أكثر تطور من المنطقة 1

الرقم 3- منطقة السوق المشتركة حيث حرية تحرك عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل)

الرقم 4- منطقة الاتحاد الاقتصادي حيث توجد فيه سياسات مالية و نقدية متجانسة

الرقم 5- منطقة الاتحاد النقدي أي وجود عملة موحدة.

رابعا - المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي :

يمكن تقييم التكتل الإقليمي على أساس مدى مساهمته في أحد المفهومين : خلق التجارة أو تحويل التجارة، حيث يعتبر ايجابيا إذا كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة و سلبيا إذا كان لصالح تحويل التجارة، وسنحاول عرض مثال يوضح آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة و المفسرة وذلك بالاعتماد على الفروض التالية¹⁴:

1. التحليل يكون في الاقتصاد الجزئي (تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة).

2. افتراض وجود -03- دول A و B و C تتميز كل واحدة منها بطلب و عرض سلع متجانسة.

3. تشكل الدولتان A و B منطقة تجارة حرّة.

4. سيتم التركيز على الدولة A باعتبارها عضوا في منطقة التجارة الحرّة، ونفترض بأنها دواة صغيرة -تأخذ بالسعر العالمي- كما أن الدولتين B و C هما دولتين كبيرتين، حيث يتم التصدير من A إلى هاتين الأخيرتين و الاستيراد منهما بالأسعار السائدة فيهما - باعتبارهما تحدّدان السعر الدولي -

5. نفترض أن الدولة A تفرض تعريفه جمركية محدّدة على الواردات من الدولتين B و C.

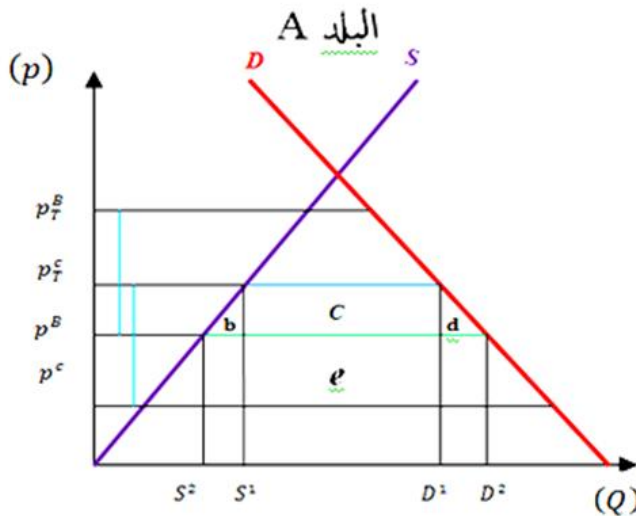
6. الدولة C ليست عضو كما تفرض عليها الدولة A تعريف جمركية.

1- **تحويل التجارة (الأثر التحويلي)** : يعني أن منطقة التجارة تحوّل التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة) خارج المنطقة إلى المنتج (الأقل الكفاءة) داخل المنطقة، وفي بعض الحالات قد يخفض تحويل التجارة الرفاه العام، كما يحسنه في حالات أخرى، ونعرض فيما يلي كلتا الحالتين¹⁵:

2- **حالة التأثير على الرفاه الاقتصادي - حالة الإضرار بالرفاه-**

يوضّح الشكل أدناه منحني العرض و الطلب للدولة A و تمثّل (p^B) و (p^C) من الدولتين B و C تباعا، كما أن الدولة C يفترض أنها في وضع أفضل من الدولة B؛ و حتى يكون هذا الافتراض واقعيّا لا بدّ من وجود تعريف جمركية في الدولة B أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة C، وخلافا لذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة B يتم إستيرادها من الدولة C.

الشكل رقم 03 : الأضرار الناجمة عن تحويل التجارة



المصدر : سامي عفيفي حاتم¹⁶، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 1994، ص 324.

- أ- نفترض أن للدولة A تعريفية جمركية محدّدة $T^B = T^C = T^*$ تطبق على الواردات من الدولتين B و C حيث أنها ترفع من أسعار العرض المحلية إلى (p_T^B) و (p_T^C) تباعا، كما أن حجم التعريفية الجمركية مشار إليه بالخطين الأزرقين المتوازيين، حيث : $T^* = p_T^B - p^B = p_T^C - p^C$
- ب- في وجود التعريفية فإن منتج الدولة C أرخص فإن الدولة A ستستورد المنتج من C و لا تتاجر مع الدولة B.
- ت- يوضح الخط الأزرق الغامق (S^1-D^1) الواردات، كما توضح المساحة (c-e) عوائد التعريفية الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة الحرّة (معدّل التعريفية $\times$ الكمية المستوردة).
- ث- نفترض الآن أن الدولتين A و B اتفقتا على إنشاء منطقة تجارة حرّة تزيل التعريفية الجمركية على الواردات من الدولة B.
- ج- يترتب من خلال ذلك ما يلي :

- $(T^B = 0)$
- إلا أن مستوى (T^C) يبقى عند (T^C) .
- تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين B و C تباعا (p^B) و (p_T^C) .
- طالما أن $p^B < p_T^C$ فإن الدولة A ستستورد احتياجاتها من الدولة B بعد إنشاء منطقة التجارة الحرّة لا تستورد من الدولة C.
- عند سعر محلي أقل سترتفع الواردات إلى المستوى الموضّح بالخط الأخضر (S^2-D^2) .
- طالما أن السعر الذي تحدّده التجارة الحرّة في الدولة C يقل عن السعر في الدولة B يقال بناءا على ذلك :

تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة

- ح- يلخص الجدول رقم 01- الآثار المترتبة على الرفاه الاقتصادي في حالة تحويل التجارة :

الدولة A	العوامل التي تشكل الرفاه / الرفاه
$+(a+b+c+d)$	فائض المستهلك
$- a$	فائض المنتج
$-(c+e)$	العوائد الحكومية
$+(b+d)-e$	الرفاه الاقتصادي العام

المصدر : أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، نفس المرجع السابق، ص:11.

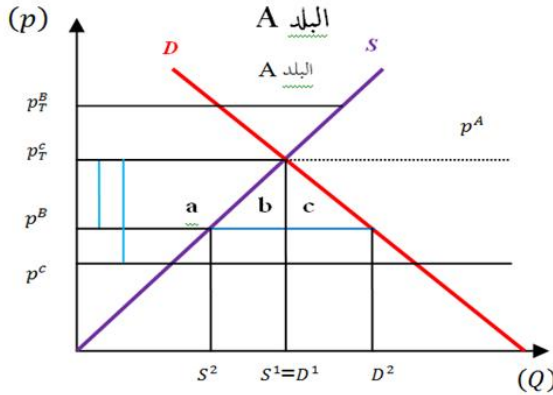
3- خلق التجارة (الأثر الإنشائي) :

يعني خلق التجارة بأن إنشاء منطقة التجارة الحرة يوجد فرصا تجارية ما كان يمكن أن توجد بدون المنطقة وكنتيجة لذلك يظهر منتجون أكثر كفاءة. وعليه فإن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف¹⁷. يوضح الشكل رقم (4) حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال منحنيات العرض و الطلب للدولة (A).

تبين الأسعار (p^B) و (p^C) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و (C) تباعا و لابد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B)، وحتى يكون هذا الفرض واقعا فإنه لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفية جمركية أو أي شكل أخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C)، و إلا فان الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة (C).

و كنتيجة أشار إليها الأستاذ أحمد الكواز فإنه : حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبررا لابد أن يكون الأثر الصافي لخلق و تحويل التجارة أثرا موجبا على الرفاه الاقتصادي.

الشكل رقم 04 : حالة خلق التجارة



المصدر : محمد أحمد السريتي¹⁸، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، سنة 2009 ، ص : 186.

1- نفترض الآن أن الدولتين A و B قد أنشأتا منطقة تجارة حرة أن الدولة A أزالَت التعريفية الجمركية على الواردات من الدولة B، في هذه الحالة : ($T^B = 0$) إلا أن T^C ستستمر عند T^* وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين (B) و (C) تعادل الآن $p_T^C p^B$ ، و طالما أن $p^B < p^A$ فإن الدولة A ستستورد من الدولة (B) بعد قيام منطقة التجارة الحرة، وعند سعر محلي أقل p^B سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق الممثل بالقطعة (S^2-D^1) .

و بناءا على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية لم تكن موجودة سابقا فمعنى ذلك أن هناك خلقاً للتجارة، كما يوضح الجدول رقم -02- ملخصاً لأهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة.

الدولة A	العوامل التي تشكل الرفاه / الرفاه
$+(a+b+c)$	فائض المستهلك
- a	فائض المنتج
0	العوائد الحكومية
$+(b+ c)$	الرفاه الاقتصادي العام

المصدر : أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، نفس المرجع السابق، ص : 14.

ومن خلال تفسير العوامل المشكّلة للرفاه الاقتصادي ومدى تأثيره من خلال المعطيات السابقة إجمالاً، نجد :

2- المستهلكون في الدولة A : إن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة، و سلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين حسب الجدول رقم 02.

3- المنتجون في الدولة A : نظراً للأسعار التنافسية، فإن المنتج في الدولة A يعاني خسائر تخفض من الفائض، كما يؤدي الانخفاض في الأسعار إلى انخفاض إنتاج المشروعات القائمة (المنتجين المحليين) مما يضطر بعضها إلى الخروج من السوق ويترتب عن ذلك انخفاض اليد العاملة (تسريح العمال)، و الأرباح.

4- حكومة الدولة A : انعدام العوائد الناجمة عن التعريفية الجمركية نظراً لإنشاء منطقة التجارة الحرّة وبالتالي خسارة المداخل الناجمة عن هذا المورد.

5- الرفاه الاقتصادي العام للدولة A : هو نتاج الجمع بين مكاسب وخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج $(b+c)$ ، وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكوّنين:

- مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج (b) في الجدولين 01 و 02).
- مكاسب موجبة في كفاءة الاستهلاك (c) في الجدولين 01 و 02).

الخاتمة : من خلال دراستنا للأفكار المترتبة عن أهم الدراسات التي كان الفضل فيها لمختلف المفكرين الاقتصاديين العالميين و التي تدرس مفهوم التجارة الخارجية (الدولية) بنوع من الدقة و التمحيص، وكذا أهم العناصر المتداخلة معها، نجد أن مفهوم التكامل (التكامل) الاقتصادي يعتبر من الأفكار الحديثة في بنائها، و التي نجد لها أثرا بليغا على حركية التجارة الخارجية في دول العالم من خلال عنصري الإنشاء (الخلق) و التحويل بين مجموعة الدول المشكلة لهذا التكامل وباقي دول العالم من خلال تشكيل منطقة التجارة الحرّة، وذلك تبعا لفوارق عوامل الإنتاج واختلافها، وكذلك اختلاف البيئة المنتجة و المصدرة وفق العلاقات الضريبية التي تجمع دول التكامل الاقتصادي في حدّ ذاتها بين بعضها البعض، وبين باقي دول العالم من خلال الفوارق في السياسات التجارية و الضريبية المعتمدة حسب كل جهة.

ونجد من خلال دراستنا أن التكامل الاقتصادي له تأثير بليغ على تحديد اتجاه التجارة الخارجية من و إلى الدول المشكلة للاتحادات العالمية من خلال الإنشاء الذي يؤدي إلى بناء تجارة في الدول التي تتعدم فيها عوامل الإنتاج وكذلك عامل التحويل الذي يعني أن منطقة التجارة تحوّل التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة) خارج المنطقة إلى المنتج (الأقل كفاءة) داخل المنطقة و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الرفاه الاقتصادي أو الحدّ منه حسب الظروف و العوامل.

ومن خلال ذلك يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تبني أفكار جديدة وهي القول بضرورة قيام اتحادات عربية تعطي الوجه الحقيقي للقوة الاقتصادية و التجارية التي تتوفر عليها، كما يمكن الإشارة إلى وجوب قيام اتحاد شمال إفريقيا أو ما نسميه اتحاد المغرب العربي الكبير الذي ظلّ حبيس القرارات و المواقف دون التجسيد على أرض الواقع، ولابد من خلق تجارة ببنية عربية للوقوف في وجه الاتحادات الأجنبية حتى تتمكن الدول ضعيفة القدرة الإنتاجية و التجارية أن تستفيد من الفوارق الاقتصادية و التجارية الواردة في الدول التي تتوفر على موارد مختلفة ومتنوعة من شأنها أن تخلق تجارة قوية وقوة اقتصادية تفرض نفسها في الساحة الدولية.

قائمة الهوامش و المراجع :

- ¹ الكسندر هاملتون، وزير مالية واشنطن سنة 1971.
- ² سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التنظيم"، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 2005، ص:27.
- ³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة 2007، ص : 409.
- ⁴ جان تينبرجين (Jan Tinbergen)، أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1969، ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية كقضية نهضة الأمم في المجال الاقتصادي، له دراسات إحصائية حيث قدم حلولاً لكثير من القضايا مستعيناً بالرياضيات و الاقتصاد القياسي و تكلم عن الدورات الاقتصادية و التقليل من التكلفة، وكذلك نظريات الفائدة و التي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الاقتصادية، توفي عام 1994.
- ⁵ Miroslav n. jovanovic and Richard g.n lipsey : international economic integration " limits and prospects ", second edition, London, routledge, 1998, p5.
- ⁶ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، سنة 2010، ص:294.
- ⁷ بيلا بلاسا (Bela Balassa)، اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1961 ومحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية، اشتغل مستشاراً للبنك الدولي و المنظمات الدولية العامة و الخاصة، توفي عام 1991.
- ⁸ جاكوب فاينر (J-Viner)، خبير اقتصادي كندي متخصص في التجارة الدولية، ولد في 1892/05/03 بكندا، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو من 1916 حتى 1917 ثم من 1919 حتى 1946، لعب فاينر دوراً في الحكومة من خلال توليه منصب مستشار لوزير الخزانة هنري مورغنفاو، توفي في 1970/09/12 بنيوجرسي.

- ⁹ قواعد المنشأ : تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريف الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريف جمركية أعلى.
- ¹⁰ هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2009، ص:208.
- ¹¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية 1998، ص: 311.
- ¹² F.machlup : A history of thought on economic integration, macmillan. london. 1977, p : 190.
- ¹³ عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009، ص:9.
- ¹⁴ أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد 81 سنة 2009، المعهد العربي للتخطيط، ص:10.
- ¹⁵ أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، نفس المرجع السابق، ص:11.
- ¹⁶ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 1994، ص:324.
- ¹⁷ دومنيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص : 99.
- ¹⁸ محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، سنة 2009، ص:186.